Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

ضوابط اللغة العربية في تكوين شخصية المفسر العلمية

Arabic Language Rules in Forming a Scholarly Personality of Exegete

Zamakhsyari bin Hasballah Thaib[1], Salahuddin Mohd. Shamsuddin[2]
[1&2]Department of Islamic Studies, Dharmawangsa University, Indonesia
dr.zamakhsyari@dharmawangsa.ac.id, shamsuddinsalahuddin@gmail.com

الملخص

لم يختلف أحد من علماء القرآن الذين قرروا الشروط التي يجب توافرها في المفسر أن اللغة العربية واحدة من مكونات المفسر. لكن آراءهم اختلفت في المستوى المطلوب من معرفة اللغة العربية الذي ينبغي أن يتصف به المفسر. يبين هذا البحث هذا المستوى المطلوب من معرفة اللغة العربية استنادًا إلى ما كتبه العلماء في أصول التفسير عن طريق الاستقراء. وقد توصل البحث إلى ما هو الأهم من النتائج الآتية: (1) إجماع العلماء على أن معرفة اللغة العربية مكون أساسي في المفسر، ولا يصح تفسير القرآن بدونها، ولا يقبل رأي المفسر من غيرها، (2) تفاوت آراء العلماء في المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه المفسر من معرفة اللغة العربية والدرجة التي ينبغي أن يكون عليها، (3) تعدد آراء العلماء في اعتبار العلوم العربية التي يجب أن يعرفها المفسر معرفتها، (4) وقد ثبت أن مباحث أصول التفسير التي يجب أن يمارسها المفسر في تفسيره للقرآن هي مواضيع تتعلق بالنحو والصرف والبلاغة واللغة والمنطق.

الكلمات المفتاحية: ضوابط اللغة العربية، علوم اللغة العربية، تكوين المفسر، شروط المفسر، فهم القرآن

Abstract

None of the scholars of the Qur'an who set the conditions that must be fulfilled by an exegete disagreed that Arabic language is one of the components of the exegete. However, their opinions differed regarding the required level of knowledge of Arabic language that the exegete should have. This research demonstrates the required level of knowledge of Arabic language, based on what scholars wrote about the origins of interpretation through induction. The research reached the most significant results as follows: (1) The scholars unanimously agreed that knowledge of the Arabic language is an essential component of the exegete, and his interpretation of the Qur'an is not valid without it, and his opinion is not accepted without it, (2) The differences in the opinions of scholars regarding the level of knowledge of Arabic language that should be obtained by the exegete and the degree which he must reach it, (3) The multiplicity of opinions of scholars in considering the Arabic sciences that the exegete should know, (4) It has been proven that the issues of the principles of interpretation that the exegete

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

must practice in his interpretation of the Qur'an are issues related to the grammar, morphology, rhetoric, language, and logic.

Keywords: rules of Arabic language, Arabic linguistics sciences, forming the exegete, conditions of the exegete, understanding the Qur'an

Article History:

Received: 20/8/2023 Accepted: 19/10/2023 Published: 31/12/2023

المقدمة

يعتبر القرآن الكريم كلية الشريعة وينبوع الحكمة ودستور الحياة ونظام الأمة الإسلامية. أنزل الله القرآن بلسان عربي مبين، ومن ثم جار على لسان العرب الفصيح في ألفاظه ومعانيه وأساليبه وإعرابه واشتقاقه، حيث قال تعالى:﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف: 2). وقد استنبط الشافعي (رحمه الله) من هذه الآية بأن القرآن كتاب عربي.[1]

ومن هنا تعد اللغة العربية وسيلة لفهم أشرف مقاصد النص القرآني ومعانيه. في الواقع أن اللغة –أية لغة– ليست معرفة حقيقية، وإنما هي توصلنا إلى أبواب المعرفة، وبالتالي ليست اللغة العربية من العلوم المقصودة لذاتها، بل هي موجهة وممهدة للإنسان طريقا لتعلم العلوم المقصودة في ذاتها، وهي فهم معاني النص القرآني ومقاصده وغاياته الكبرى المتمثلة في استنباط الأحكام الشرعية منه. بل يمكن أن نتجاوز خطوة ونقول إن العلوم العربية: النحو والصرف والبلاغة والفقه وعلم الكلام والفلسفة الإسلامية كلها تندرج تحت علم واحد، ألا وهو "علم استثمار النصوص"، وذلك نظرا إلى أهداف هذه العلوم وغاياتها الوضعية.

ويشهد تاريخ الحضارة الإسلامية كيف استعان العلماء باللغة العربية وعلومها في فهم كلام الله وتحديد دلالاته. وقد ذهب ابن تيمية (رحمه الله) إلى أن اللغة العربية من الدين الاسلامي، وأن معرفتها فرض واجب، لأنَّ فهم القرآن والسنة فرض ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.[2]

يقال بأنَّ الكسائي وأبا يوسف اجتمعا لدى الخليفة العباسي هارون الرشيد الذي كان له بصر بالعربية، فأراد الكسائي أنْ يبيّن لأبي يوسف أهمية النحو وفضله، فقال له: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك؟ وقال الآخر: أنا قاتلٌ غلامك، أيُّهما كنت تأخذه؟ قال أبو يوسف: أخذهما جميعاً، فقال هارون الرشيد: أخطأت.

[1] الشافعي. محمد بن إدريس. (1399هـ). **الرسالة**. تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة: مكتبة دار التراث. ص 72.

[2] ابن تيمية. أحمد بن عبد الحليم. (1998م). **اقتضاء الصراط المستقيم**. تحقيق ناصر بن عبد الله العقل. بيروت: دار إشبيليا. ج1. ص470.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

فاستحيا أبو يوسف. قال الرشيد: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتِلُ غلامِك، لأنَّه فعل قد مضى، أمَّا الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك، فلا يؤخذ به، لأنَّه سيحدث في المستقبل ولم يحدث بعد.[3]

لم يختلف أحد من علماء القرآن ممن قرروا الشروط التي يجب توافرها في المفسر أن اللغة العربية مكونة مهمة من مكونات شخصية المفسر. بل إن المفسر البارع يكون موفقًا دائما في بيان معاني كلام الله تعالى بإحاطته بالعربية. فالصحابة الكرام (رضوان الله عليهم) كانوا أفضل ممن فسر القرآن بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، لأنهم كانوا يدركون العربية أكثر من هؤلاء الذين جاءوا بعدهم.[4] فالصحابة كانوا على أعلى درجة في فهم القرآن وإدراك حقائقه من التابعين، وبالتالي كان التابعون على أعلى درجة ممن جاءوا بعدهم، وهكذا كلما كان البعد عن صفاء معين العربية الفصحى النقية، كان البعد أكثر عن إدراك كنه معاني القرآن الكريم، وفهم مقاصده الجليلة، وأحكامه الصائبة، وأسراره المخفية.[5]

ومن جانب آخر، إن الجهل باللغة العربية والقصور في معرفة قواعدها له آثار سلبية كثيرة، منها ما يؤدي مفسر القرآن إلى الجهل بألفاظ الشرع وأحكامه، كما أنه يؤدي إلى الفهم الخاطئ للنصوص الواردة في القرآن والسنة، ومن ثم قد يؤدي إلى تكوين أفكار فاسدة وفلسفات ملحدة.

إن الجهل بالعربية سبب أساسي أيضًا في تفرق المسلمين واختلاف مذاهبهم. وقد أشار الإمام الشافعي إلى هذا الأمر بقوله: "ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس."[6]

وعلق عليه السيوطي قائلا: "وأشار الشافعي بذلك إلى ما حدث في زمن المأمون من القول بخلق القرآن، ونفي الرؤية، وغير ذلك من البدع، وأن سببها الجهل بلسان العرب الجاري عليه نصوص القرآن والسنة، وتخريج ما ورد فيهما على لسان اليونان ومنطق أرسطاطاليس، الذي هو في حيز ولسان العرب في حيز، ولم ينزل القرآن إلا على مصطلح العرب ومذاهبهم في المحاورة والتخاطب، والاحتجاج والاستدلال، لا على مصطلح اليونان. ولكل قوم لغة واصطلاح، فمن عدل عن لسان الشرع إلى لسان غيره وخرج الوارد من نصوص الشرع عليه جهل وضل، ولم يصب القصد فإن كان في الفروع نسب إلى الخطأ، وإن كان في الأصول نسب إلى البدعة."[7]

إن النحاة العرب كانوا على وعي تام بهذا الاختلاف – بل التعارض– بين المنطق اليوناني والنحو العربي، وأنهم كانوا ينظرون إلى منطق أرسطو كنحو للغة اليونانية وإلى النحو العربي كمنطق للغة العربية. وهذا ما يعكسه

---

[3] ياقوت الحموي. شهاب الدين الرومي. (د.ت). **معجم الأدباء**. بيروت: ط: العلمية. ج4. ص 91- 92.

[4] الشاطبي. أبو إسحاق. (1417هـ). **الموافقات في أصول الشريعة**. الخبر: دار ابن عفان. ج3. ص 404.

[5] العك. خالد عبد الرحمن. (1406هـ). **أصول التفسير وقواعده**. بيروت: دار النفائس. ص138.

[6] السيوطي. جلال الدين. (د.ت). **صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام**. تحقيق: علي سامي النشار، القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية. ص15.

[7] المرجع نفسه.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

بوضوح موقف أبي سعيد السيرافي النحوي في المناظرة الشهيرة التي جرت بينه وبين أبي بشر متى بن يونس المنطقي في بغداد سنة 326هـ بمجلس الوزير الفضل بن جعفر بن الفرات.[8]

إن المنطق في نظر أبي سعيد السيرافي "وضعه رجل من يونان على لغة أهلها واصطلاحهم عليها وما يتعارفونه بها من رسومها وصفاتها" وبالتالي فهو لا يلزم سوى اليونايين، ولذلك يخاطب متى بن يونس قائلاً له: "إذن لست تدعونا إلى علم المنطق، إنما تدعونا إلى تعلم اللغة اليونانية" لأن المنطق، منطق أرسطو، هو نحو تلك اللغة مثلما أن النحو العربي هو منطق اللغة العربية. وبعبارة أخرى: "النحو منطق، ولكنه مسلوخ من العربية، والمنطق نحو، ولكنه مفهوم باللغة". وبعبارة أخرى تطبيقه فيها أو عليها، بمثابة "إحداث لغة في لغة مقررة بين أهلها". وهذا بدون شك مثار للُّبس والخلط. ويعترض السيرافي على متى بن يونس الذي أراد أن يميز بين النحو والمنطق على أساس أن الأول يبحث في الألفاظ وأن الثاني يبحث في المعاني، يعترض عليه بكون هذا التمييز مصطنع ولا يقوم على أساس، ذلك "لأن الكلام والمنطق واللغة واللفظ والإفصاح والإعراب والإبانة والحديث والإخبار والاستخبار والعرض والتمني والنهي والحض والدعاء والنداء والطلب كلها من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة"، وإنما كان يصح الفصل بين اللفظ والمعنى وبالتالي بين النحو والمنطق، لو أن المنطقي كان يسكت ويجيل فكره في المعاني ويرتب ما يريد بالوهم السانح والخاطر العارض والحدس الطارئ، فأما وهو يريغ أن يبرر ما صح له بالاعتبار والتصفح إلى المستعلم والمناظر فلا بد له من اللفظ الذي يشتمل على مراده ويكون طباقاً لغرضه وموافقا لقصده."

وعلى الرغم من أن المنطق الأرسطي قد تسرَّب، في المراحل اللاحقة، بشكل واسع إلى العلوم العربية الإسلامية، وبكيفية خاصة إلى النحو والفقه والكلام، فلقد ظل كثير من المشتغلين بهذه العلوم يشعرون وكأن الأمر يتعلق فعلا بـ"إحداث لغة في لغة مقررة بين أهلها"، فلم يترددوا في الإعلان عن أن هذا التداخل بين اللغتين/ المنطقين هو السبب في كثرة المذاهب والنزاعات في الثقافة العربية لإسلامية. فكما رأينا أن السيوطي ينسب إلى الشافعي قوله: "ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطوطاليس" ثم يعلَّق على ذلك قائلا: "ما حدث في زمن المأمون من القول بخلق القرآن ونفي الرؤية وغير ذلك من البدع –إنما– سبيلها الجهل بالعربية والبلاغة الموضوعه فيها... وتخريج ذلك على لسان يونان ومنطق أرسطوطاليس الذي هو في حيز ولسان العرب في حيز".[9]

---

[8] التوحيدي. علي بن محمد أبو حيان. (1978م). **الإمتاع والمؤانسة**. اختار النصوص وقدم لها الكيلاني. إبراهيم. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

[9] السيوطي. جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر. (1970م). **صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام**. القاهرة: دار النهضة. جـ1. ص 47.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

نعم، قد لا يكون السيوطي يتحدث بدافع منطقي فقط، ولكن مع ذلك فلا أحد يستطيع أن يجادل في أن الخلافات الكلامية في الثقافة العربية الإسلامية كانت ترجع، في قسم منها على الأقل، إلى أن "المتكلمين" كانوا يتكلمون لغات مختلفة، ولو أنهم جميعاً كانوا يتحدثون بالعربية. لقد كان بعضهم يتحدث بمنطق "مسلوخ من العربية" في حين كان آخرون يتحدثون بمنطق لغة أخرى منقول إلى العربية. أما الجهل بـ"البلاغة الموضوعة" في اللغة العربية، حسب تعبير السيوطي، فلقد كان حقًا مدعاة ليس فقط للاختلاف، بل أيضًا لسوء الفهم، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالنص القرآني الذي اعتمد "سحر البيان" وسيلة للاقناع وطريقة للبرهان.

وتجدر الإشارة إلى أن اللغة العربية تتربع هذه المكانة العالية في شروط المفسر للقرآن، إلا أن الإلمام باللغة وقواعدها وحدها لا يعتد بها، فلا يجوز لمن يريد أن يقوم بتفسير القرآن أن يعتمد على اللغة وقواعدها وحدها فحسب؛ لأنه يؤدي إلى تعطيل كثير من المفاهيم والمعاني الشرعية الثابتة بالقرآن والسنة وإجماع الأمة، لأن المفسر إذا اعتمد على القواعد اللغوية فحسب، ما أمكن له أن يتثقف ثقافة عربية بدون دراسة النصوص العربية، لأنه لا يتعلم من القواعد سوى عدة شواهد وأمثلة، وهي ليست كافية لتثقيف الذوق العربي فيه.

مشكلة البحث

ذكر العلماء في قواعد التفسير أنه "ليس كل ما ثبت في اللغة صح حمل آيات التنزيل عليه، بل يجب حمل كلام الله على الأوجه اللغوية والإعرابية القوية المشهورة دون الضعيفة والشاذة والغريبة، اللائقة بالسياق والموافقة لأدلة الشرع."[10]

يتبين من خلال هذه القاعدة أنه من يريد أن يفسر القرآن الكريم لا بد له أن يعرف قواعد العربية، لأن الآيات القرآنية التي يريد أن يفسرها لا بد أن يحملها على أوجه اللغة العربية، ولا يجوز أن يتجاهلها. وهذا الأمر قد اتفق عليه العلماء، وأجمعوا عليه.

إلا أن آراء العلماء اختلفت في المستوى المطلوب الذي ينبغي أن يتصف به المفسر من اللغة العربية. وقد يتساءل البعض عن هذه المسألة، هل يكفي لمن يريد أن يفسر القرآن أن يعلم مبادئ اللغة العربية دون التبحر فيها؟ أم أنه لا يكون أهلا للتفسير إلا من خلال التبحر في لجج اللغة والغوص في أعماقها.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمفسر أن يتمكن ويتعرف علي كل ما يتعلق بالفنون التعبيرية في اللغة العربية؟ فهناك نحو، وصرف، ولغة، وأدب، وغيرها من اللغة العربية، فيكون المفسر مطالبًا بأن يكون لديه الإلمام التام بها، حتي يتمكن من تفسير مقبول لكتاب الله تعالى؟ فهذا هو ما يسعى إليه هذا البحث، ويدور الحديث حوله، وذلك من خلال ما تقرره مصادر الاختصاص.

[10] الحربي. حسين بن علي. (1417هـ). **قواعد الترجيح عند المفسرين**. الرياض: دار القاسم. ج3. ص210.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

أسئلة البحث

1. ما القدر اللازم المعتبر في معرفة العربية من شروط المفسر؟
2. ما الضابط لمستوى اللغة العربية في المفسر؟
3. ما الفنون التعبيرية في العربية التي تشترط في المفسر؟
4. ما العلاقة بين أصول التفسير واللغة العربية؟

منهج البحث

انتهج هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم الباحث بتوصيف ضوابط اللغة العربية في تكوين المفسر باستقراء آراء العلماء في هذا الموضوع، المبثوثة في بطون المراجع، سواء تعلقت بكتب أصول التفسير أو كتب اللغة العربية، ثم يقوم الباحث بتحليل تلك الآراء ومناقشتها وترجيح بعضها على البعض، وذلك للتوصل إلى النتائج التي تستنبط من خلاله.

نتائج البحث

القدر اللازم من معرفة العربية من شروط المفسر

ذكر علماء القرآن شروطا وصفات ينبغي أن تتوافر في المفسر حتى يحق له أن يتحدث في كتاب الله وتصح آراؤه فيه، ويكون قدوة يقتدى به، ومذهباً يتبع. لقد ذكر الراغب الإصفهاني في كتابه "مقدمة جامع التفاسير" الشروط التي لا بد أن تتوافر في المفسر، ولا تتم الصناعة إلا بها، وهي: علم اللغة، والاشتقاق، والنحو، والقراءات، والسير، والحديث، وأصول الفقه، وعلم الأحكام، وعلم الكلام، وعلم الموهبة. فمن تكاملت فيه هذه العشرة واستعملها خرج من كونه مفسرا للقرآن برأيه.[11]

الإمام جلال الدين السيوطي له كلام نفيس في شروط التفسير، حيث ذكر أن من أراد أن يفسر القرآن، عليه أن يكون جامعاً لخمسة عشر علماً؛ (1) اللغة، (2) النحو، (3) التصريف، (4) الاشتقاق، (5) المعاني، (6) البيان، (7) البديع، (8) علم القراءات، (9) أصول الدين، (10) أصول الفقه، (11) أسباب النزول والقصص، (12) الناسخ والمنسوخ، (13) الفقه، (14) الأحاديث المبينة لتفسير المجمل والمبهم، (15) وعلم الموهبة.[12]

يتبين مما سبق من آراء العلماء، أن العلم بلسان العرب والتذوق بكلامهم والإلمام بقواعدهم من ضمن الشروط التي لا بد أن تتوافر في كل من يريد أن يفسر القرآن. يرى خالد عبد الرحمن العك أنه على من يريد فهم معاني القرآن وإدراك مراميه، يجب عليه أن يكون متمكنا من اللغة العربية، وإلا لا يقدر على شيء من ذلك.[13]

---

[11] الإصفهاني. الراغب. (د.ت). **مقدمة جامع التفاسير**. الكويت: دار الدعوة. ص 94-96.

[12] السيوطي. جلال الدين، (د.ت). **الإتقان في علوم القرآن**. القاهرة: مكتبة مصر. ص 555-556.

[13] العك، خالد عبد الرحمن. **أصول التفسير وقواعده**. ص138.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

من جهة أخرى أنه من تعرض لتفسير القرآن وبضاعته مزجاة في معرفة قواعد اللغة العربية، أهلك بعدما هلك، وأخطأ بعدما فسر، وانحرف بعدما أوَّل. يرى الحسن البصري التابعي، ما رواه البخاري[14] في "التاريخ الكبير"، أن من أهم عوامل الانحراف في فهم الآيات القرآنية، ومن دواعي ظهور المفهومات الزائغة للنصوص الشرعية، الضعف في اللسان العربي قراءة، وكتابة، وفهما، وتطبيقا، والجهل بقواعده من التصريف، والنحو، والاشتقاق، والإعراب، والمعاني، والبيان، وغير ذلك من مصطلحات اللغة وأصولها، ثم التعامل مع هذه النصوص من خلال هذه العجمة.

على الرغم من أن العلماء قد اتفقوا على ضرورة معرفة القواعد العربية في تفسير القرآن، إلا أن القدر اللازم من معرفة العربية الذي يشترط عليه العلماء لا يزال يحتاج إلى مزيد من البيان والنقاش. ومن ثم جاء هذا البحث ليركز على هذه المسألة.

لم يختلف علماء القرآن في أنه لا يشترط أن يكون المفسر عربي الأصل والنسب،[15] بل يجوز أن يكون من غير العرب نسباً ولساناً، لكنه يتقن العربية في مستوى يؤهله لتفسير كلام الله تعالى بالطريقة التي ذكرها علماء أصول التفسير.

إذا كان غير العربي قد تعلم العربية واطلع على فصيح اللسان العربي، واستوعب قواعد العربية بنحوها وصرفها وبلاغتها، وأدرك دقائق العربية في مفرداتها وتراكيبها واشتقاقاتها، وعرف أساليب العرب في مخاطباتهم، تمكن من معرفة أقسام الكلام وأنواعه ودلالته، كان مؤهلا لتفسير كلام الله إذا ما توفرت لديه الشروط الأخرى اللازمة لتفسير القرآن.

فكم من أساطين العربية وأئمتها ورواده ومناظريها ورواتها من غير العرب، الذين عاشوا بين العرب وخالطوهم وأتقنوا لغتهم وأساليبهم منذ نعومة أظفارهم، بل إن بعضهم ولد ونشأ في أحضان العرب الأصليين ولغتهم العربية. وفي مقابل ذلك كم من بلغاء العرب الذين لهم انتماء إلى الحسب والنسب العربي أصلًا يجهلون لغتهم العربية وأسرارها ودقائقها.

وهكذا نجد كثيرا ممن برع من العلماء في شتى العلوم الإسلامية، مثل التفسير والحديث والفقه، وهم من غير العرب، إلا أنهم عاشوا بين العرب وأتقنوا العربية بكل مزاياها اللغوية وخصائصها الفنية، فنبغ فيهم المفسرون والمحدثون والفقهاء، وذاعت شهرتهم في الآفاق، حتى أصبح أهل العلم قاطبة عالة على مصنفاتهم في تلك العلوم.

---

[14] البصري. الحسن: قال: "أهلكتهم العجمة، يتأولونه – أي القرآن – على غير تأويله." انظر: البخاري. **التاريخ الكبير**. تحقيق: هشام الندوي. (د.ت). الهند: دائرة المعارف العثمانية. ج5. ص 93. رقم 259.

[15] السعدي. عبد القادر بن عبد الرحمن. (2000م). **أثر الدلالة النحوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية**. عمان: دار عمار. ص 26.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

إن العربي في أصله ونسبه ونشأته إذا كان عالما بالعربية ودقاقها وأسرارها، ومحيطاً بعلومها وفنونها، فإنه كان أقدر من غيره على تفسير كتاب الله لما يحمله من فطرة اللغة وأصالة الأسلوب ورصانة التعبير ومهارة التحليل، كما هو الحال لعلماء العرب الذين أبدعوا وبرعوا في شتى ميادين العلوم عامة، وفي حقل التفسير خاصة.

فهذا الإمام الشافعي المطلبي القرشي (رحمه الله) قد ملأ طباق الأرض علما وتفسيرا واجتهاداً، لما يحمله من سمات لغوية فطرية أصيلة، وعلم غزير وفهم عميق. فكان من أوجد بابا في الأصول لأحد مذاهب الإسلام الفقهية بجدارة واقتدار. بل قرر العلماء بأن كلامه حجة على قيام القاعدة اللغوية عليه، مع أن العصر الذي عاش فيه الشافعي لم يكن عصر الاحتجاج بقواعد اللغة العربية، وذلك لوجود اللحن في ألسنة بعض العرب باختلاطهم مع غيرهم، إلا أن اللحن اللغوي لم يحدث في كلام الشافعي، وسلم لسانه بعدم الاختلاط.[16]

وقد قال الإمام الشافعي (رحمه الله) في شأن علوم العربية: "من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم"،[17] ويقصد من قوله علوم الشريعة، وقال أيضًا:"لا أسأل عن مسألة في الفقه إلّا أجبت عنها من قواعد النحو."[18]

ضابط مستوى اللغة العربية في المفسر

لم يختلف علماء القرآن في أن المفسر ينبغي أن يكون عارفاً بلسان العرب وموضوع خطابهم، وهذا شرط متفق عليه في صحة تفسيره وقبول رأيه، وذلك لأنه بهذا الشرط يكون متمكنا من التمييز فيما يتعلق بالأحكام التي ترجع إلى اللغة العربية كصريح الكلام وظاهره، ومجمله ومبينه، وعامه وخاصه، وحقيقته ومجازه، وما إلى ذلك من قضايا اللغة العربية.[19]

ولكن العلماء اختلفت آراؤهم وتباينت كلمتهم في ضابط مستوى العربية الذي ينبغي أن يتحقق في المفسر، وفي درجة معرفته بقواعد اللغة، فهل يطلب في اللغة العربية على مستوى عال رفيع يضاهي به قادة العربية كالخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه والكسائي وأمثالهم؟ أم يكفي أن يكون على درجة أدنى من ذلك بقليل أو كثير؟ ويمكن حصر آراء العلماء كما يأتي:

الرأي الأول: جماعة من العلماء يرون أن هناك لا تحديد لمستوى اللغة العربية الذي ينبغي أن تتكون منه شخصية المفسر.

---

[16] النووي. يحي بن شرف الدين. (د.ت). **تهذيب الأسماء واللغات**. بيروت: دار الكتب العلمية. ج1. ص 50.

[17] ابن العماد. أبو الفلاح عبد الحي. (1986م). **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. تحقيق: محمود الأرناؤوط. بيروت: دار ابن كثير. ج2. ص: 407.

[18] المرجع نفسه.

[19] أبو زهرة. محمد. (1997م). **أصول الفقه**. القاهرة: دار الفكر العربي. ص 330.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

أنصار هذا الرأي يقولون: إن المفسر ينبغي أن يكون عارفا باللغة العربية على الوجه الذي يتيسر به فهم خطاب العرب، دون أن يحدد المستوى المطلوب تحديداً دقيقاً. ومن أنصار هذا الرأي الإمام الماوردي صاحب كتاب النكت والعيون في التفسير. فيرى أن المفسر لا بد أن يعرف لسان العرب وموضوع خطابهم بالقدر الذي يفهم به خطابهم وعاداتهم في الاستعمال إلى حد يميز به بين صريح الكلام وظاهره، ومجمله ومبينه، وعامه وخاصه، وحقيقته ومجازه.[20]

الرأي الثاني: جماعة من العلماء يرون أن المفسر يجب أن يكون لديه حد الكفاية من العلم بالعربية ليفهم النصوص.

وأنصار هذا الرأي يقولون: إن هناك حد معين من العلم بالعربية يجب أن تبلغه معرفة كل من يريد أن يفسر كتاب الله. فالبعض منهم حدد المواضيع المطلوبة، مثل ابن دقيق العيد، كما حدد الآخرون مستوى الكتاب المطلوب استيعابه، مثل ابن حزم.

فلا يشترط عند أنصار هذا الرأي أن يكون المفسر متبحراً في اللغة العربية، بل يكفيه أن يعرف غالب المستعمل من اللغة العربية، ومن النحو العربي الذي يصح به التمييز في ظاهر الكلام كالفاعل والمفعول والناصب والخافض والرافع، وما تتفق عليه المعاني في الجمع والعطف والخطاب والكنايات والوصل والفصل، ولا يلزم الإشراف على دقائقه.

وخلاصة القول، إن القرآن نزل بلغة العرب، ففهم القرآن يتوقف على معرفة لغتهم العربية، فالمعتبر عند أصحاب هذا الرأي هو ما يتوقف عليه فهم الكلام. وقد قال علي حسب الله في هذا الشأن: "العلم باللغة العربية وطرق دلالتها على المعاني، ولا يتأتى ذلك إلا لمن يتناول علومها المختلفة بالمواظبة، ويطلع على كثير من آثار فصاحتها إلى الحد الذي يميز به بين الخاص والعام، والحقيقة والمجاز، والمحكم والمتشابه وغير ذلك، وما تتوقف عليه القدرة على الاستنباط، ولا يلزم أن يصل في معرفة اللغة إلى مرتبة الخليل ولا سيبويه والأصمعي وغيرهم من علماء اللغة العربية، بل يكفيه القدر اللازم لفهم النصوص فهمًا صحيحاً."[21]

الرأي الثالث: جماعة هؤلاء الذين يرون أن ثقافة المفسر يجب أن تبلغ حد الاجتهاد في اللغة والتبحر فيها.

ذهب أنصار هذا الرأي، من أمثال الغزالي والشاطبي، إلى أن من يقوم بتفسير كلام الله يجب أن يكون متبحرا في اللغة العربية.

يقول الغزالي عن القدر الذي يجب أن يتواجد في المفسر هو إلمامه بالعربية: "إنه القدر الذي يعرف به خطاب العرب وأساليب كلامهم عادة، حتى يميز بين صريح الكلام وظاهره، ومجمله وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه،

[20] الماوردي. **البحر المحيط**. ج 4. ص 492.

[21] حسب الله. علي. (1997م). **أصول التشريع الإسلامي**. القاهرة: دار الفكر العربي. ص 68-82.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه، ولحنه ومفهومه، وهذا ما لا يوجد إلا في مَنْ بلغ في اللغة درجة الاجتهاد."[22]

أما الشاطبي، فقد ذهب إلى رأي قريب مما قاله الغزالي، حيث قال: "وإذا فرضنا أن هناك مبتدئ في فهم اللغة العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسط فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسط هو من لم يبلغ درجة النهاية، فإذا انتهى إلى الغاية في العربية كان ذلك في الشريعة. فكان فهمه فيها حجة، كما كان فهم الصحابة وغيرهم من فصحاء (العربية) الذين فهموا القرآن حجة، فمن لم يبلغ شأوه فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم، وكل من قصر فهمه لم يكن حجة ولم يكن قوله مقبولا."[23]

الرأي الرابع: وجماعة ترى أنه ينبغي أن يكون للمفسر قدر معين من الثقافة العربية يمكنه من فهم اللغة العربية فهماً صحيحاً.

يقول أنصار هذا الرأي، مثل أبو العينين بدران:[24] إن المستوى المطلوب من العربية الذي ينبغي للمفسر الإلمام به هو أن يفهم المفسر فهما صحيحا لكلام العرب، دون أن يكون حافظا مستوعباً جامعاً لكل ذلك، بل يكفيه أن يكون له القدرة على الرجوع إلى المسائل اللغوية في مظانها ومصادرها والتعرف عليها عند الحاجة.

الرأي الخامس: وجماعة ترى أن تكون معرفة اللغة العربية عند المفسر بقدر الوسط.

يقول أنصار هذا الرأي، مثل تاج الدين بن السبكي:[25] إن على المفسر أن يكون على الدرجة الوسطى من إتقان اللغة والثقافة العربيتين. بعبارة أخرى، لا يشترط في المفسر أن يكون متبحرا في العربية، ولكن ينبعي ألا يكون في معرفة العربية متدنيا. ويرى الآخرون أن هذا التحديد بقدر الوسط من أنصار هذا الرأي مجهول وغير منضبط.

الفنون اللغوية في العربية التي يشترط توافرها في المفسر

وكما هو معلوم أن العلماء اختلفوا في ضابط كفاءة المفسر في اللغة العربية الذي يمكن أن يؤهل المفسر، اختلفواكذلك في كل فن من فنون العربية ينبغي أن يكون المفسر عارفا به. ومن المعلوم أيضًا أن فنون العربية كثيرة، وهي قديماً بلغت اثنى عشر فنا عند بعض العلماء، وأما في عصرنا الحاضر فإن الفنون اللغوية في العربية قد تشعبت وتكاثرت إلى أكثر مما كانت عليه سابقا.

وقد ذكر الشيخ حسن العطار بيتين من الشعر حاول أن يجمع فيهما العلوم العربية، هما:

---

[22] الغزالي. أبو حامد محمد بن محمد بن محمد. (1997م). **المستصفى**. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ج2. ص 171.

[23] الشاطبي. أبو إسحاق. **الموافقات في أصول الشريعة**. ح4. ص 171.

[24] بدران. أبو العينين. (د.ت). **أصول الفقه الإسلامي**. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية. ص 479.

[25] السبكي. تاج الدين. (1997م). **جمع الجوامع**. بيروت: دار الفكر. ج2. ص 422.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

نحو وصرف وعروض بعده لغة ثم اشتقاق وقرض الشعر إنشاء
كذا المعاني وبيان الخط قافية تاريخ هذا العلم العرب إحصاء[26]

ولا يخفى ما يوجد في هذا الاعتبار من تسامح، فإن قرض الشعر من قواعد علم العروض، والإنشاء ناتج عن العلم بالعربية.

لقد تفاوتت أقوال العلماء فيما هو المطلوب من المفسر معرفته في علوم اللغة العربية. فقد حدد بعضهم مثل الجويني[27] ذلك الفن باللغة والنحو فقط. وحدد آخرون مثل الماوردي[28] ذلك الفن باللغة والنحو والصرف فقط. وتوسع آخرون مثل الحافظ العراقي[29] فأضافوا إلى هذه العلوم علم البلاغة أيضاً. وذهب آخرون إلى ضرورة معرفة المفسر أن يعلم اللغة وفقه اللغة وبخاصة حين يبحث في موضوع يتعلق باللغويات، باعتبارها توقيفية أم وضعية، وكذلك قضايا أخرى للغة من حيث الاشتراك والترادف والتضاد وغيرها. بل توسعت جماعة آخرى قائلة بضرورة معرفة المفسر بعلم المنطق أيضًا، لأنه يعد من فنون العربية وعلومها.

ومن المعلوم أن المفسر حين يخوض في كنه معاني كتاب الله يكون مضطراً إلى معرفة دقيقة من قواعد اللغة العربية وفنونها المتنوعة. ويمكن تحديد العلوم العربية التي يحتاج إليها المفسر من خلال سبر المباحث اللغوية التي يتعامل معها في فهم القرآن الكريم.

وقد عنى العلماء بهذه المباحث تفصيلاً وتأصيلاً مما يبرهن على سعة معرفتهم باللغة العربية وعلى تأكيدهم أن المفسر ينبغي أن يحيط بها علما حتى تكون آراؤه مقبولة في التفسير، وأما بعكسه فلا يقبل رأيه، ولا يعتد بتفسيره دون معرفة العلوم اللغوية في العربية. فيما يلي بيان مؤجز للمباحث اللغوية التي تناولها العلماء في مصنفاتهم.

أولاً: بعض المباحث النحوية والصرفية في أصول التفسير، وهي: (1) تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، (2) تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر ونهي، (3) التأكيد، (4) حروف المعاني معانيها وعملها: كالواو، والفاء، وثم، ومِن، ومَن، وإلا، وإلى، وحروف النفي، وأيّ، وما، وأم، وحتى، ومتى، وأين، وحيث، وإذا وإذْ، وغيرها، (5) الصفة ومفهومها، (6) الشرط اللغوي والشرط الشرعي ومفهومه، (7) العدد ومفهومه، (8) الاستثناء، (9) الحال، (10) الأعلام، (11) الجملة وأنواعها، (12) الفاعل، (13) المفعول، (14) عوامل الرفع والنصب والجر، (15) العطف، (16) الإعراب، (17) طرق تخصيص العام، (18) الجمع المكسر وجمع المذكر والمؤنث، (19) الفعل اللازم، (20) الفعل المتعدي، (21) الجمع المضاف، (22) رجوع الضمير إلى بعض أفراد العام، (23) الأمر

[26] العطار. حسن. (د.ت). **حاشية العطار على شرح جمع الجوامع**. بيروت: دار الكتب العلمية. ج2. ص 422.
[27] الرملي. شهاب الدين. (1999م). **غاية المأمول في شرح ورقات الأصول**. الأردن: دار النفائس. ص 602-603.
[28] الماوردي. **البحر المحيط**. ج 4. ص 489.
[29] العراقي. الحافظ. (2004م). **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**. بيروت: دار الكتب العلمية. ص695.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

والنهي (24) الاشتقاق والمشتق والجامد من الأسماء، (25) الجموع، (26) اسم الفاعل، (27) اسم المفعول، (28) تقسيم الأسماء والأفعال.

ثانياً: بعض المباحث اللغوية في أصول التفسير، وهي: (1) اللغة توقيفية أم اصطلاحية، (2) الترادف، (3) الاشتراك، (4) دلالة الألفاظ لغوية وشرعية وعرفية، (5) العام، (6) الخاص، (7) النص، (8) الظاهر والمؤول، (9) المجمل والمبين، (10) المتشابه، (11) المنطوق، (12) المفهوم، (13) طرق معرفة اللغة من نقل متواتر وآحاد وغيرها، (14) غريب الألفاظ، (15) التضاد، (16) عبارة النص، (17) إشارة النص، (18) دلالة النص، (19) اقتضاء النص، (20) ألفاظ العموم، (21) ألفاظ الخصوص، (22) المطلق، (23) المقيد.

ثالثاً: بعض المباحث البلاغية في أصول التفسير، وهي: (1) تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، (2) ألفاظ العموم، (3) الحقيقة والمجاز أنواعه وعلاقاته، (4) المطلق، (5) المقيد، الكناية، (6) الوصل، (7) الفصل، (9) التشبيه، (10) الاستعارة، (11) وجوه إعجاز القرآن من حيث اللغة.

رابعاً: بعض المباحث المنطقية في أصول التفسير، وهي: (1) التعاريف بالجنس والفصل والنوع والكليات الأخرى (2) دلالة الألفاظ على معانيها مطابقة أو تضمنا أو التزاما، (3) أقسام الدلالة وضعية وعقلية، (4) تقسيم الوضعية إلى لفظية وغير لفظية وما إلى ذلك.

العلاقة بين أصول التفسير واللغة العربية

اتفق علماء اللغة على أن معرفة اللغة العربية واجبة على كل من يشتغل في حقل تفسير القرآن الكريم على تفاوت في القدر الذي ينبغي أن يستوعبه وينال به معرفة بهذه اللغة. وفيما يلي بعض أقوال العلماء في هذا الصدد.

1. ابن فارس اللغوي (ت 395 هـ)

يرى ابن فارس أنه لما كان القرآن نازلا باللغة العربية، ورسول الله عربي، فينبغي لمن يريد أن يعرف ما في كتاب الله وما في سنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) أن يعلم لغة العرب، ولا يمكن الاستغناء عن العربية. ولا يشترط ابن الفارس أن يكون المفسر متبحرا في اللغة ومحيطاً بكل ما قالته العرب، لأن ذلك غير مقدور عليه، بل يكفيه ما يستعين به للتفريق بين المعاني.[30]

2. ابن جني (ت 392 هـ)

يرى ابن جني أن هناك علاقة بين اللغة العربية والمعتقدات الدينية، فيرى أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فذلك بسبب استهوائه واستخفافه في اللغة العربية التي نزل بها القرآن وخوطب الكافة بها.[31]

---

[30] ابن فارس. أبو الحسن أحمد. (1977م). **الصاحبي في اللغة**. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي. ص 50-56.

[31] ابن جني. أبو الفتح عمان. (2001م). **الخصائص**. تحقيق عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية. ج2. ص451.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

3. الزمخشري (ت 538 هـ)

ذهب الزمخشري إلى أن كل علوم الشريعة مفتقرة إلى العربية. وقد قال الزمخشري في مقدمة كتابه المفصل: "... وذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يقتنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقاويلهم والتشبث بأهداب تفسيرهم وتأويلهم، وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم، وبه تقطر في القراطيس أقلامهم وبه تسطر الصكوك والسجلات حكامهم، فهم متلبسون بالعربية أية ساطوا، غير منفكين منها أينما وجهوا كل عليها حيث سيروا، ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها، ويدفعون خصلها، ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها، وينهون عن تعلمها وتعليمها، ويمزقون أديمها، ويمضغون لحمها، فهم في ذلك على المثل السائر: "الشعير يؤكل ويذم"، ويدعون الاستغناء عنها وأنهم ليسوا في شق منها، فإن صح ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغو رأساً والإعراب، ولا يقطعون بينها وبينهم الأسباب، فيطمسون من تفسير القرآن وآثارهما، وينفضون من أصول الفقه غبارهما، ولا يتكلموا في الاستثناء فإنه نحو، وفي الفرق بين المعرف والمنكر فإنه نحو، وفي التعريفين: تعريف الجنس وتعريف العهد فإنهما نحو، وفي الحروف كالواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبعيض ونظائرها، وفي الحذف والإضمار، وفي أبواب الاختصار والتكرار، وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل، وفي الفرق بين إنْ وأَنْ وإذا ومتى وكلما وأشباهها مما يطول ذكرها فإن ذلك كله من النحو، وهلا سفهوا رأي محمد بن الحسن الشيباني (رحمه الله) فيما أودع كتاب الإيمان وما لهم لم يتراطنوا في مجالس التدريس وحلق المناظرة، ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالا وأبهة، وهل أصبحت الخاصة بالعامة مشبهة، وهل انقلبوا هزأة للساخرين وضحكة للناظرين؟"[32].

بناء على ما سبق ذكره من أقوال العلماء فيما يتعلق بعربية المفسر، فإنهم تحدثوا عن هذا الموضوع من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: اتفق العلماء فيه وأجمعوا عليه وهو حتمية معرفة المفسر باللغة العربية، لأن العربية مكون أساسي من مكونات المفسر، وشرط مهم من شروط قبول تفسيره، ولا يقبل رأيه في التفسير إذا جهل باللغة العربية.

أما الجانب الثاني والثالث فقد اختلف فيهما آراء العلماء، وهما:

أ. ما المستوى اللغوي الذي ينبغي أن يكون عليه المفسر؟

ب. ما العلوم العربية التي يلزم المفسر معرفتها؟

[32] الزمخشري. أبو القاسم محمد جار الله. (د.ت). **المفصل شرح موفق الدين بن يعيش النحوي**. بيروت: دار عالم الكتب. ج1. ص3-15.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

يتفق الباحث في الجانب الأول مع جمهور العلماء، لأنه ليس بإمكان أحد أن يقول غير هذا القول، فالمفسر يتعامل مع كتاب الله المنزل باللغة العربية، وعلمه بالعربية يعني علمه بالنص القرآني، كما أن جهله باللغة العربية يعني جهله بالنص القرآني.

وأما ما يتعلق بالجانبين الآخيرين، فرأي الباحث فيهما لا يخرج عن عموم ما ذكره العلماء، غير أن الباحث يزيدها تخصيصا وإيضاحاً، فيرى في جانب المستوى اللغوي عند المفسر أنه لا بد أن يكون على درجة عليا واطلاع واسع في اللغة العربية، ويعني بذلك أن يكون دارساً للقواعد العربية وأمثلتها وأنواعها وأوجهها، ومدركا لدقائقها وأسرارها، وحافظا معظمها مستظهراً بعض شواهدها، ولا يعني بذلك أن يكون المفسر مستوعبا كل اللغة العربية محيطاً بها إحاطة كاملة كإحاطة السوار بالمعصم، فإن ذلك ليس بمقدور أحد، لكنه يكون خبيراً بمظان المسائل وأماكن بحثها في كتب اللغة، بحيث لو عرضت له مسألة لغوية لم يحفظها من قبل فإنه يستطيع وبدون تردد أن يرجع إلى أماكن وجودها في الكتب المدونة، ويستخرج منها ما يريده، وما يحتاج إليه من القضايا التي تخدمه في تفسيره.

بعبارة أخرى، أن من أراد أن يفسر القرآن فعليه أن يتوسع في معرفة العلوم العربية، وهي تشمل العلوم الآتية:

(1) علم المفردات العربية ومدلولاتها، لأن هذا العلم يعين المفسر في معرفة دلالات الألفاظ وغريب اللغة. فالمفسرون كانوا يستشهدون بالشعر العربي الجاهلي عند بيان المعنى اللغوي للكلمة من القرآن طبقاً للاستعمالات العربية للفظة القرآنية. وكان ابن الأنباري يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد من الشعر والنثر على الاستخدام اللغوي لألفاظ القرآن.

(2) معرفة قواعد اللغة العربية، من النحو والصرف والاشتقاق. فعلى المفسر أن يعتبر الإعراب مهما جدًا لأن المعنى يتغير ويختلف باختلافه. كما أن علم الصرف يعين المفسر على معرفة الأبنية والصيغ من الكلمات القرآنية حتى يتسنى له تحديد المعنى الصحيح منها. أما علم الاشتقاق فيحتاج إليه المفسر من أجل معرفة مادة الكلمة وجذورها.

(3) العلوم البلاغية بأقسامها الثلاثة؛ علم المعاني والبيان والبديع.

ويستند الباحث في رأيه هذا على ما ورد عن الإمام مالك (رحمه الله) حين سئل عن أربعين مسألة تقريبًا فأجاب عن أربعة منها، وأخبر عن الأسئلة المتبقية بأنه لم يطلع عليها، فهل معنى ذلك أن الإمام مالك لا يصلح لتفسير القرآن؟ كلا، بل هو إمام دار الهجرة، وهو عربي الأصل والنسب والمنشأ، وهو خبير بمظان المسائل، وعليم بطرق معرفتها، وقادر على إيجاد إجابات عنها.

أما العارفون بمبادئ اللغة البسيطة والجاهلون بقواعدها وشواهدها وأوجهها فلا يحق لهم التفسير، لأنهم غير قادرين على معرفة اللغة معرفة دقيقة، فلا يستطيعون تفسيرًا ولا استنباطًا.

Al-Ḍād Journal
DOI: https://doi.org/10.22452/aldad.vol7no2.1
e-ISSN: 2637-1146
https://ejournal.um.edu.my/index.php/aldaad/index

أما ما يتعلق بجانب أنواع العلوم العربية التي ينبغي على المفسر معرفتها، فيرى الباحث أن ما تقدم من سرد سريع للمواضيع التي بحث فيها العلماء في أصول التفسير والتي هي عدة المفسر وآلته في التفسير، فإن الباحث يرى أن المفسر لا بد له من معرفة خمسة علوم من العلوم العربية وفروعها، وهي:

أ. علم النحو
ب. علم الصرف
ج. علم اللغة وفقهها
د. علوم البلاغة: علم البيان والمعاني والبديع
هـ علم المنطق العربي الإسلامي.

في هذا الرأي يستند الباحث إلى دراسته المتأنية في مباحث علم أصول التفسير، فإن من لا يعلم شيئاً عن هذه العلوم الخمسة لا يفهم قواعد أصول التفسير فهما واعياً، ولا يدركها إدراكا سليماً، فكيف له أن يفسر القرآن بدونها؟

الخاتمة

بعد أن طال كلامنا في تكوين شخصية المفسر العلمية وضوابط مستوى العربية في تكوينها، توصل الباحث إلى ما هو الأهم من النتائج الآتية:

1. إجماع العلماء على أن معرفة اللغة العربية مكون أساسي في المفسر، ولا يصح تفسيره للقرآن بدونها، ولا يقبل رأيه من غيرها.
2. تفاوت آراء العلماء في المستوى الذي ينبغي أن يكون عليه المفسر من إجادة اللغة العربية والدرجة التي ينبغي أن يكون عليها، فرأى بعضهم أن يكون متبحراً فيها كأئمة اللغة العربية كالخليل وسيبويه والأصمعي وغيرهم، واختار الآخرون له طريق الوسط في معرفة اللغة العربية، ويرى فريق آخر معرفة حد الكفاية في فهم النصوص.
3. تعدد آراء العلماء في أنواع العلوم العربية التي يجب أن يستقي منها المفسر، فأكثرهم يركزون على علم النحو والصرف واللغة والبلاغة، وأضاف بعضهم علم المنطق، وذلك لوجود مباحث في علم أصول التفسير تتعلق بهذه العلوم على تعددها.
4. ثبت أن مباحث أصول التفسير التي يمارسها المفسر في تفسيره للقرآن مباحث تتعلق بالنحو والصرف والبلاغة واللغة والمنطق، ولا تتعلق بعلوم العربية الأخرى كالعروض وتاريخ الأدب وغيرهما. ولهذا لزم معرفة هذه العلوم التي هي آلة لاجتهاداته.

References

Abu Zahrah, Muhammad. (1997). *Uṣūl al-Fiqh*. Cairo: Dār al-Fikr al-'Arabiy.

Al-'Akk, Khālid 'Abd Rahmān. (1406H). *Uṣul al-Tafsīr wa Qawā'iduhu*. Beirut: Dār al-Nafā'is.

Al-'Aṭṭār, Ḥasan. (n.d). *Ḥāshiyah al-'Aṭṭār 'Ala Sharḥ Jam' al-Jawāmi'*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-'Iraqiy, al-Ḥafiẓ. (2004). *Al-Ghayth al-Hāmi' Sharḥ Jam' al-Jawāmi'*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Bukhāri. (n.d). *al-Tārīkh al-Kabīr*. India: Dā'irah al-Ma'ārīf al-Uthmāniyyah.

Al-Ghazāliy, Abu Ḥāmid Muhammad bin Muhammad. (1997). *Al-Muṣtaṣfā*. Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabiy.

Al-Ḥarbi, Husayn bin Ali. (1417H). *Qawā'id al-Tarjīḥ 'Ind al-Mufassirīn*. Riyāḍ: Dār al-Qāsim.

Al-Iṣfahāniy, al-Rāghib. (n.d). *Muqaddimah Jāmi' al-Tafāsīr*. Kuwait: Dār al-Da'wah.

Al-Nawawi, Yaḥya bin Sharaf al-Dīn. (n.d). *Tahdhīb al-Asmā' wa al-Lughāt*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Ramliy, Shihāb al-Dīn. (1999). *Ghāyah al-Ma'mūl fī Sharḥ Waraqāt al-Uṣūl*. Al-Urdun: Dār al-Nafā'is.

Al-Sa'diy, 'Abd al-Qādir bin 'Abd al-Raḥmān. (2000). *Athar al-Dilālah al-Naḥwiyyah fī Istinbāṭ al-Aḥkām min Āyāt al-Qurān al-Tashrī'iyyah*. 'Ammān: Dār 'Ammār.

Al-Shāfi'iy, Muḥammad bin Idrīs. (1399H). *al-Risālah*. Cairo: Maktabah Dār al-Turāth.

Al-Shāṭibiy, Abu Isḥaq. (1407H). *al-Muwāfaqāt fī Uṣul al-Sharī'ah*. N.p: Dār Ibn 'Affān

Al-Subkī, Tāj al-Dīn. (1997). *Jam' al-Jawāmi'*. Beirut: Dār al-Fikr.

Al-Suyūṭiy, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān bin Abi Bakr. (1970). *Ṣawn al-Manṭiq wa al-Kalām 'An Fannay al-Manṭiq wa al-Kalām*. Cairo: Dār al-Nahḍah.

Al-Suyūṭiy, Jalāl al-Dīn. (n.d). *al-Itqān fī 'Ulūm al-Qurān*. Cairo: Maktabah Miṣr.

Al-Tawḥīdiy, Ali bin Muhammad Abū Hayyān. (1978). *Al-Imtā' wa al-Mu'ānasah*. Damascus: Wijārah al-Thaqāfah wa al-Irshād al-Qawmī.

Al-Zamakhshari, Abu al-Qāsim Muhammad Jār Allah. (n.d). *al-Mufaṣṣal Sharḥ Muwaffaq al-Dīn bin Ya'ish al-Naḥwi*. Beirut: Dār 'Ālam al-Kutub.

Badrān, Abu al-'Aynayn. (n.d). *Uṣūl al-Fiqh al-Islāmiy*. Alex: Mu'assasah Shabāb al-Jāmi'ah al-Iskandariyyah.

Hasb Allah, Ali. (1997). *Uṣūl al-Tashrī' al-Islāmiy*. Cairo: Dār al-Fikr al-'Arabiy.

Ibn al-'Imād, Abu al-Falāḥ 'Abd al-Ḥay. (1986). *Shadharāt al-Dhahab fī Akhbār man Dhahab*. Beirut: Dār Ibn Kathīr.

Ibn Fāris, Abu al-Ḥasan Aḥmad. (1997). *Al-Ṣāḥibiy fī al-Lughah*. Cairo: Maṭba'ah Īsā al-Bābiy al-Ḥalabiy.

Ibn Jinni. Abū al-Fatḥ Uthmān. (2001). *Al-Khaṣā'iṣ.* Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Ibn Taymiyah, Ahmad bin Ábd al-Ḥalīm. (1998). *Iqtiḍā' al-Ṣirāṭ al-Mustaqīm*. Beirut: Dār Ishbiliya.

Yāqūt al-Ḥamawiy, Shihāb al-Dīn al-Rūmiy. (n.d). *Mu'jam al-Udabā'*. Irsḥād al-Arīb ilā Ma'rifah al-Adīb. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.